من حافة الإقالة إلى الاستثمار الضخم: "إنتل" تحصل على دعم ترامب

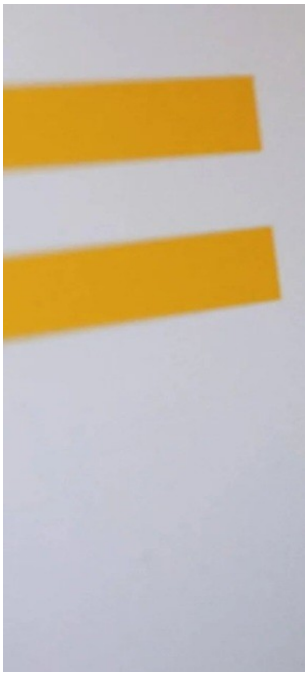

بعد أقل من أسبوعين على دعوة الرئيس الأميركي دونالد ترمب إلى إقالة الرئيس التنفيذي لشركة إنتل، ليب بو تان، وجد الأخير نفسه على أعتاب إنجاز مالي كبير قد يمنح الشركة المتعثرة دفعة حيوية جديدة.

ووفق تقارير «بلومبرغ»، تبحث إدارة ترمب حالياً في إمكانية الاستحواذ على أكثر من 10% من أسهم إنتل، عبر تحويل المنح الحكومية التي حصلت عليها الشركة بموجب «قانون الرقائق والعلوم» إلى حصص ملكية.

وهذه الخطوة قد تتيح لإنتل الاستفادة من ما يزيد على 10 مليارات دولار من رأس المال، بالتوازي مع استراتيجية تان لإعادة إنعاش العملاق الأميركي في صناعة الرقائق.

دخول «سوفت بنك» على الخط

وفي تحرك مفاجئ، أعلنت مجموعة سوفت بنك اليابانية استثمار ملياري دولار في إنتل، بما يعادل نحو 2% من أسهم الشركة. مؤسس المجموعة، ماسايوشي سون، الذي يمتلك حصة الأغلبية في شركة «آرم هولدينغز»، يسعى إلى تعزيز موقعه في سباق الذكاء الاصطناعي عبر دعم قدرات التصنيع لدى إنتل.

واعتبر سون أن هذه الخطوة «تؤكد التزام سوفت بنك بريادة التكنولوجيا الأميركية»، فيما وصف تان شراكته الطويلة مع سون بأنها «علاقة مبنية على الثقة المتبادلة».

من مواجهة الإقالة إلى كسب الثقة

في وقت سابق من الشهر، بدا مستقبل تان مهدداً بعد مطالبة ترمب باستقالته على خلفية تضارب محتمل في المصالح، لكن لقاءً مباشراً بين الطرفين في البيت الأبيض غيّر المعادلة؛ إذ أشاد الرئيس الأميركي لاحقاً بسيرة تان المهنية و«قصته المذهلة». هذا التحول فتح الباب أمام الاستثمار الحكومي المحتمل، ليجعل الولايات المتحدة أكبر مساهم في إنتل.

التحديات والرهانات

رغم الدعم المتوقع، ما تزال إنتل تواجه تراجعاً واضحاً أمام منافسيها؛ فقد سبقتها شركة «تي إس إم سي» التايوانية في التصنيع، و«إنفيديا» الأميركية في تصميم الرقائق، وهو ما حرمها من حصة كبيرة في الطفرة العالمية للذكاء الاصطناعي.

استثمار سوفت بنك يأتي كرهان جديد على قدرة تان على إعادة إحياء الشركة، لاسيما وأن سون يطمح من خلال مشروعه «إيزاناغي» إلى تطوير رقائق ذكاء اصطناعي موفرة للطاقة تنافس منتجات «إنفيديا»، رغم أن المشروع لا يزال في مراحله الأولية.

الحسابات السياسية

تولي إدارة ترمب اهتماماً خاصاً بمشروع إنتل العملاق في ولاية أوهايو، التي ينحدر منها نائب الرئيس جيه دي فانس.

وتعثر المشروع مراراً بعد أن كان مقرراً أن يصبح أكبر منشأة لأشباه الموصلات في العالم.

ويأتي ذلك ضمن نهج أكثر عدوانية تتبعه واشنطن في القطاعات الاستراتيجية، إذ ضمنت حصصاً ذهبية في شركات المعادن النادرة والصلب، وتسعى اليوم لتثبيت موقعها في صناعة الرقائق بوصفها قطاعاً حيوياً للأمن القومي.